

المعاينة المجلد الأول

سند
sanad
Centre de Conseil OMCT مركز توجيه



أينما حل الظلم فهو تهديد
للعادلة أينما كانت

مارتن لوتھر كينغ

المحتوى

07	مقدمة	.1
08	نبذة عن المستفيدين من سند: عودة لسنتين من العنف المؤسساتي	.2
10	استمرار العنف	.2.1
10	- الدوافع والأماكن	
17	- حالات الموت المستراب	
18	- ظروف الاحتجاز	
19	عودة على العنف المؤسساتي	.2.2
19	- مضايقات الشرطة للأشخاص الخاضعين للإجراءات المقيّدة لحرية التنقل: شكل خطير من أشكال العنف المؤسساتي	
21	- قمع المظاهرات	
26	- استهداف نشطاء المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ++	
28	من العنف إلى القضايا الانتقامية: استراتيجية تضيق	.2.3

إعادة البناء



1. المقدمة

سند هو برنامج المساعدة المباشرة لضحايا التعذيب وسوء المعاملة التابع للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في تونس. تستقبل مراكز سند في الكاف وصفاقس وتونس ضحايا التعذيب وسوء المعاملة وتقدم الاطاحة لهم في جميع انحاء البلاد إضافة إلى أقاربهم. ترافق المنسقات الاجتماعيات والقانونيات المتمرسات الضحايا من الذكور والإناث على طريق إعادة البناء. يضعن خطة تدّبل فردية لكل مستفيد وتراقبن حالتهم بانتظام. ومنذ إنشاء البرنامج في 2013، قام سند برعاية 639 مستفيدا، من بينهم 430 ضحية مباشرة و209 ضحية غير مباشرة للتعذيب أو سوء المعاملة.

يغطي تقرير سند 2020-2021 الأنشطة التي قام بها البرنامج بين 1 جانفي 2020 و 30 سبتمبر 2021. وقد اتّسمت هاتان السنتان باضطرابات كبيرة، لا سيما بأزمة صحية شلّت البلاد، وانتفاضة شعبية قمعتها الشرطة بشكل عنيف، وأخيرا تغيير النظام. كان لهذه الاضطرابات عواقب كبيرة على حسن سير عمل المؤسسات وعلى حقوق الأفراد وحرياتهم. حيث ان العقوبات التي تحول دون حرية التنقل من جهة وعدم توفر بعض الإدارات جزئيا بسبب تدابير جائحة كورونا من جهة اخرى، مع تغيير المحاورين المرتبط بعدم الاستقرار السياسي، والتدفق الكبير أحيانا للمستفيدين الجدد بسبب موجات القمع، مثلت جميعها تحديات كان على برنامج سند مواجهتها. وقد دفع ذلك المنظمة إلى تكثيف تعاونها مع العديد من الجمعيات الشريكة في العاصمة وفي الجهات لضمان رعاية متعددة الاختصاصات ذات جودة عالية للمستفيدين.

يعرض هذا التقرير الأنشطة التي قام بها برنامج سند على مدى السنتين الماضيتين لخدمة المستفيدين مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المضطربة على مستوى البلاد.



2. نبذة عن المستفيدين من سند: عودة لسنتين من العنف المؤسّساتي

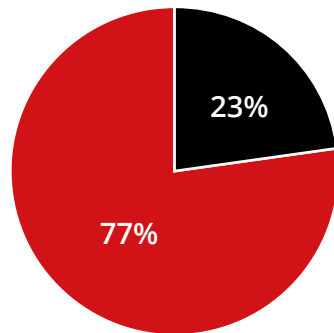
منذ شهر جانفي 2020، قدمت سند الرعاية لـ 144 شخصا: 103 ضحية مباشرة للتعذيب و/أو سوء المعاملة، و 41 ضحية غير مباشرة.

ومن بين العدد الإجمالي للضحايا المباشرين الذين رافقهم برنامج سند، نجد 79 رجلا و 24 امرأة. حيث زادت نسبة النساء مقارنة بالسنوات السابقة. ويخضع 20 منهم لتدابير إدارية تقييدية لحرية التنقل بسبب تصنيفهم.

تعتبر الزيادة في عدد المستفيدين ضمن هذه المجموعة نتيجة أعمال التوعية التي قام بها فريق سند، وقد شجعت مرافقة فريق سند لنساء أخريات المزيد منهن على طلب المساعدة.

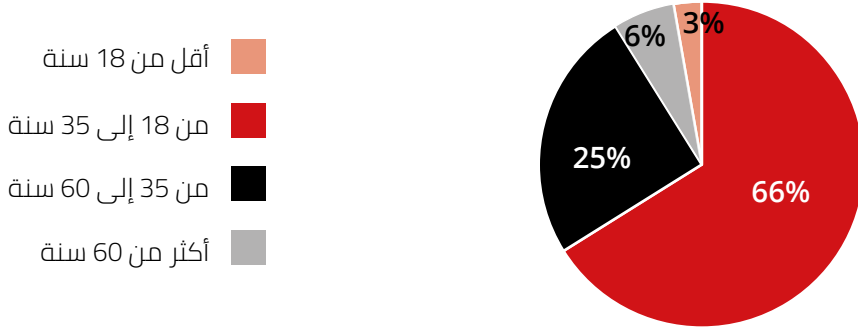
التوزيع حسب الجنس للضحايا المباشرين

رجال ■
نساء ■



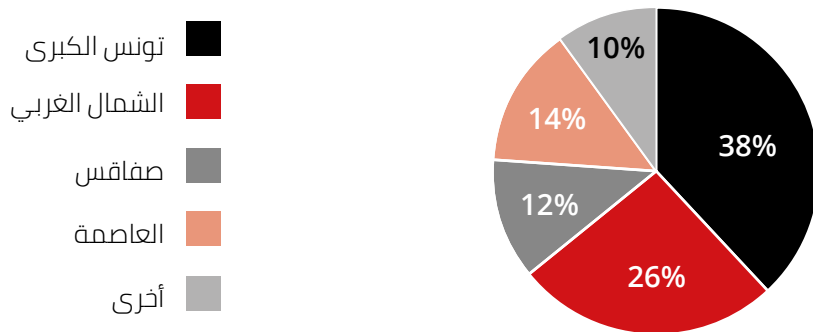
من بين 103 ضحية مباشرة تلقوا المساعدة من برنامج سند، هناك 71 ضحية دون سن الخامسة والثلاثين

التوزيع حسب العمر للضحايا المباشرين



يبرز التوزيع الجغرافي للمستفيدين، وبشكل خاص الضحايا المباشرين، تركيزا كبيرا حول تونس الكبرى والشمال الغربي والوسط و صفاقس. ويعود ذلك إلى موقع مراكز سند ولا يعكس التوزيع الفعلي لضحايا التعذيب وسوء المعاملة.

التوزيع الجغرافي للضحايا المباشرين



تسمح روايات العديد من الضحايا التي جمعها برنامج سند برسم صورة لظاهرة التعذيب الحالية. حيث يدل الجناة والاماكن وخلفيات الضحايا والظروف التي يتعرضون فيها للتعذيب وسوء المعاملة، على أن العنف المؤسسي لا يزال ممارسة رئيسية



1.2. استمرار العنف

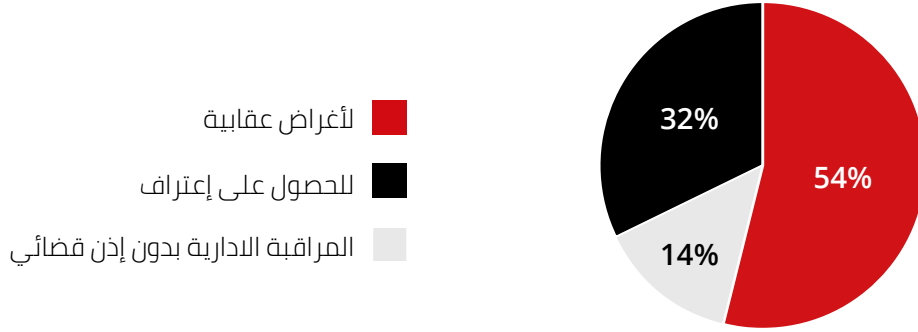
الدوافع والأماكن

على مدار العامين الماضيين، وثّق برنامج سند العديد من حالات التعذيب و/أو سوء المعاملة التي ارتكبتها أعوان الشرطة أو الحرس الوطني لأغراض عقابية، نتيجة لخصام بينهم وبين الضحية. وفي بعض الأحيان يكون نزاعاً خاصاً يستغل فيه العون، الذي يتصرّف خارج نطاق العمل، وضعه وسلطته.

في شهر ديسمبر 2020، كان صابر ويوسف، وهما مرآهقان يقيمان في الشمال الغربي التونسي، يلعبان بالقرب من منزليهما عندما اقترب منهما أمين، شاب ثمل وقام بإهاتهما ومهاجمتهما ملقيا عليهم قوارير زجاجية فدفعاها صابر ويوسف للهروب بإلقاء الحجارة عليه. عاد أمين بعد ذلك بوقت قصير برفقة كهلين، أحدهما من أفراد أسرته، وهو أحد أعوان الحرس الوطني. ضرب العون صابر بهراوة على رأسه وأفقده الوعي. ثم اعتدى على يوسف وهدده من ثمة اتصل بأعوان الحرس الوطني لنقله. وتم إبلاغ والد صابر بأن ابنه كان ملقى على الطريق فاقتدا للوعي فذهب لاصطحابه وأخذه إلى مركز الحرس الوطني أين وجد يوسف يخضع للاستجواب بلا قميص وملابسه ممزقة، دون حضور قريب أو محام. وصل والد يوسف بعد فترة وجيزة وأخذ والدا المرآهقين المعتدى عليهما ابنيهما إلى المستشفى لفحصهما إلا أن العون المعتدي وعددا من زملائه لحقوهم هناك وضغطوا على الطبيب لمنح أمين شهادة طبيّة لتبرير شكوى بالسرقة ضد صابر ويوسف.

صابر و يوسف

أسباب التعذيب وسوء المعاملة



تعرض سمير للاعتداء في شهر ديسمبر 2019 بينما كان في طريقه للتزود بالبنزين وأراد عون شرطة رفقة أسرته شراء البنزين قبله. رفض سمير التخلي عن مكانه، فضربه العون بضربة رأس كسرت أنفه ثم عاد هذا الأخير إلى سيارته متوعدا بالانتقام. وبعد بضع دقائق، وصل اثنان من أعوان الشرطة وأخذ سمير إلى المركز وهناك، وجد نفس العون الذي لكمه مجددا لدرجة أن أعوان الشرطة الآخرين اضطروا إلى التدخل لوقف الاعتداء. فقد سمير وعيه ونُقل إلى المستشفى.

تتمة

في شهر فيفري 2021، كان خالد يحرس كشك العائلة في غياب والدته عندما وصل عون شرطة ثمل وطالب بأخذ علب سجائر دون دفع ثمنها. رفض خالد طلبه، فضربه العون ونهب الكشك. تدخل أحد جيران خالد، وهو عون في الحرس الوطني، ونصحه بالذهاب إلى المركز وتقديم شكوى. ذهب خالد إلى هناك. فطلب منه الاعوان الذهاب إلى المستشفى لإجراء فحص قبل العودة لتقديم شكوى. ولدى عودته إلى المركز، وجد المعتدي عليه حاضرا جلسة الاستماع كضحية، على الرغم من أن العون هو المشتبه فيه في هذه القضية. أقنعت الشرطة الشاب أخيرا بالتخلي عن تقديم شكوى. كان خالد خائفا فغير رأيه.

وفي أغلب الحالات، يحدث التعذيب وسوء المعاملة لأغراض عقابية نتيجة مشادة بين مواطن تونسي وعون شرطة أو حرس وطني في الخدمة

في أوائل سنة 2021، زار مختار مركزا رياضيا في مدينة بالشمال الغربي التونسي، برفقة شقيقته وعدد من أصدقائه. وبينما كانوا ينتظرون بدء المسابقة الرياضية، كان اثنان من اعوان الشرطة بملابس مدنية يقفان في مكان قريب يتحدثان بصوت عال وبلغة مبتذلة للغاية. طلب منهم مختار تجنب استخدام مثل هذه العبارات أمام شقيقته. وبدأ العونان في إهانته ثم لكماه في وجهه. ورد مختار الفعل واتصل العونان بزملائهما. وجد مختار نفسه محاطا بعشرات الأعوان، بعضهم بملابس مدنية، وآخرون يرتدون الزي الرسمي. وضربه العديد منهم في جميع أنحاء جسده. كما ضربوا شقيقته وأصدقائه عندما أرادوا التدخل لوقف الهجوم. واقتيد مختار إلى مركز الشرطة حيث مكث لأكثر من ثماني ساعات. ووجهت إليه تهمة هضم جانب موظف عمومي وانتهاك الممتلكات العامة. عندما غادر المركز، ذهب إلى قسم الاستعجالي. ومدّه الطبيب بثلاثة أسابيع من الراحة

وقعت قصة مماثلة في مدينة صفاقس سنة 2020. جاء طارق لتشجيع ابن أخيه الذي كان يشارك في مباراة كرة قدم للناشئين. وبينما كان يغني ويصفق لتشجيع ابن أخيه، ألقى به عون شرطة بملابس مدنية على الأرض. تسبب له الارتطام بجرح في الفم. احتج طارق ووصل عون آخر. ولكمه الاخيران وركلاه ثم حملاه في سيارة الشرطة. ضرباه في السيارة، لكن قبل انطلاقها اقترب رئيس مركز شرطة منهم ليسأل عما يجري. وتمكن طارق بعد ذلك من الفرار.

أسامة تاجر شاب يعمل في تونس العاصمة. يقول إنه اضطر إلى دفع رشاوي لأعوان في الحي في عدة مناسبات. وعندما توقف عن الدفع، قام الاعوان بالانتقام. وفي شهر أفريل 2020، أوقفه اثنان منهم عندما كان يقود سيارته، وأجبراه على الخروج، ثم قيده بالأصفاد وضرباه في الشارع في وضح النهار.

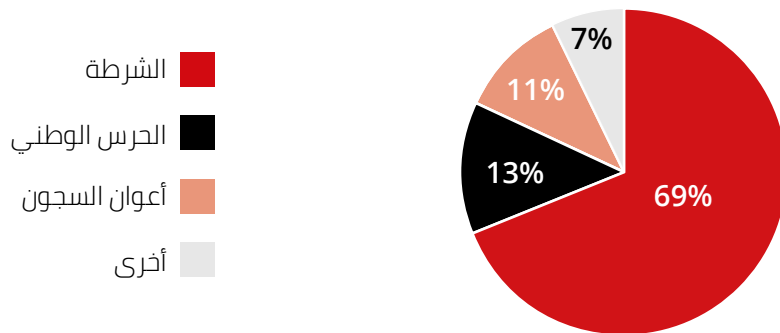
وفي سيارة الشرطة، لكمه الاعوان وركلوه مرة أخرى في جميع أنحاء جسده، بما في ذلك وجهه ورقبته. أخذوه إلى مركز الشرطة. وكان لا يزال مكبل اليدين، ضربوه بالهراوات واللكمات والصفعات وهددوه بتوريطه في قضية تهريب مخدرات. وصل رئيس الفرقة وأمر بالإفراج عنه، لكنه طالبه بأن يعد بعدم تقديم شكوى ضد الاعوان. ولدى مغادرته المركز، ذهب أسامة إلى المستشفى. ولاحظ الطبيب الخدوش والكدمات على وجهه ورقبته، وكدمات على كتفيه، والتواء في يده.

كما يمكن أن يقوم موظفو السجن بالتعذيب لأغراض عقابية. وهذه الحالات أقل عدد من تلك المتعلقة بأعوان الشرطة أو الحرس الوطني، ولكنها ليست نادرة.

احتجز فؤاد في شهر فيفري 2020 عقب شجار. ووضع رهن الايقاف التحفظي بسجن في البلاد التونسية. وفي أحد الأيام، تشاجر مع أحد حراس السجن، مما أدى إلى وضعه في السجن الانفرادي لمدة عشرة أيام. الانتقام كان عنيفا للغاية، حيث جاءت مجموعة من الاعوان إلى زنزانته وأخضعوه للإذلال والعنف الجنسي لمعاقبته على إهانة زميلهم الى ان فقد وعيه. وبعد بضعة أشهر، بينما كان فؤاد يعاني من ألم في البطن، طلب رؤية طبيب لكن الحراس رفضوا. أخرجوه من الغرفة الجماعية وركلوه ولكموه في جميع أنحاء جسده ووجهه مما ترك له آثار عاينها محاميه ووكيل الجمهورية بعد عدة أيام. حاول مدير السجن تخويله، لكن فؤاد تقدّم رغم ذلك بشكوى.

فؤاد

مرتكبو الانتهاكات



وبالإضافة إلى العنف المسلط كعقاب، يواصل أعوان الأمن استخدام العنف أثناء الايقافات أو في الانتجاز لدى الشرطة لانتزاع الاعترافات، وينطبق هذا بصفة خاصة على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جريمة حق عام:

كمال

خضع كمال لعملية تحقق من الهوية في الشارع في أوائل سنة 2020، وأبلغ الاعوان بأنه ترك بطاقة تعريفه في المنزل. غضب هؤلاء فشعر كمال بالخوف وأخرج شفرة حلاقة وهدد بتشويه نفسه. ضربه الاعوان في الشارع، على رأسه وبطنه وساقيه، حتى فقد وعيه. أخذوه إلى المستشفى. وحسب محاضر الايقاف لدى الشرطة، وقع كمال محضرا في المستشفى مساء يوم إيوائه - دون حضور محاميه ودون إعلام عائلته. بينما يشير تقرير آخر إلى أنه لم يستجوب إلا في اليوم الموالي. وفي الشهر الموالي، حكم عليه بالسجن بتهمة « هضم جانب موظف عمومي وحيازة سلاح أبيض دون رخصة».

بلال

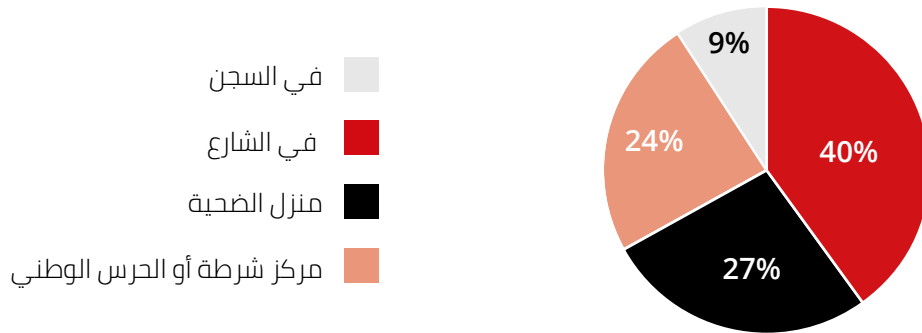
في شهر جوان 2020، شهد بلال على مشادة عنيفة بين عون شرطة وبسمة، أحد جاراته. ضرب العون بسمة وطلب من زملائه نقلها إلى المركز. كان بلال يحمل هاتفه المحمول واعتقد الأعوان أنه صور المشهد. أجبروه على ركوب سيارة الشرطة، وقيدوا يديه وضربوه. واستمر العنف في المركز على وجهه بالخصوص، لكموه في أذنه لإجباره على التوقيع على محضر لكنه قاوم. وقد مثل أمام وكيل الجمهورية الذي عاين عليه آثار عنف، لكنه اتهم بلال باستخدام بيانات شخصية دون إذن. كما تم ايقاف بسمة لكنها وافقت على الامضاء على محضر تتهم فيه نفسها بهضم جانب الاعوان بعد أن هددوها بمنعها من رؤية أطفالها.

وسواء كان ذلك لأغراض عقابية أو للحصول على اعترافات، يبدأ العنف في معظم الحالات في الأماكن العامة (الملعب، الشارع، المستشفى، وغيرها) ويستمر في مركز الشرطة.

في شهر سبتمبر 2020 تم إيقاف آدم في مدينة تونس مع أصدقائه، بحجة الاشتباه برغبتهم في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. أعتدى عليهم الأعوان في الشارع ثم في مركز الشرطة. كما تم صفعهم ولكمهم وركلهم. صادر الاعوان أموالهم دون ذكرها في محضر البحث.

في معظم الأحيان يتكون العنف من اللكمات والركلات والضرب بالهراوات والعصي في جميع أنحاء الجسم، والاعتداء الجنسي، والاهانة والتهديد بالاعتصاب والموت والملاحقة القضائية على أساس اتهامات كاذبة. وغالبا ما تكون الآثار خطيرة جدا.

أماكن الانتهاكات



حالات الموت المستراب

منذ احداث برنامج سند 2013, تم توثيق 14 حالة موت مستراب أثناء تواجد الضحايا بين أيدي الشرطة أو الحرس الوطني أو إدارة السجون أو العاملين في المستشفى في إطار إيوائهم القسري بالمستشفيات النفسية.

ومن بين الحالات الـ 14, حدثت ثلاث حالات وفاة خلال السنتين الماضيتين. توفي سجين شاب رسمياً نتيجة لنزيف دماغي في شهر نوفمبر 2020. ولا تزال ظروف الوفاة الحقيقية مجهولة. وتوفي شابان آخران على أيدي أعوان شرطة.

وتوفي أحدهم, عبد السلام زيان, نتيجة إهمال متعاقب. تم إيقاف عبد السلام بعد توقيت حظر التجول ليلة 28 فيفري 2020. وهو مصاب بالسكري ويتلقى جرعات يومية من الأنسولين. واستمرت صحته في التدهور في فترة إيقافه لدى الشرطة وأثناء مثوله أمام المحكمة. قام شقيقه الذي تم إيقافه معه بتنبية الاعوان في مختلف أماكن الاحتجاز التي مروا بها أثناء احتجازهم لدى الشرطة, ولكن دون جدوى. تم نقله لفترة وجيزة إلى المستشفى ولكن الطبيب لم يطلع حتى على نتائج الفحوصات الطبية التي طالب بها. يوم 2 مارس, تم وضع عبد السلام رهن الاحتفاظ في السجن المدني بطينة دون مقابلة وكيل الجمهورية. وفي اليوم التالي, ساءت حالته إلى درجة كبيرة مما اضطر الشرطة إلى نقله إلى المستشفى حيث توفي في الطريق. توفي نتيجة إهمال متسلسل في ظروف لا تزال غير واضحة. حظيت قضية عبد السلام بتغطية إعلامية واسعة لدرجة أنها أدت إلى إنشاء لجنة تحقيق برلمانية. وعلى الرغم من بطء العمل القضائي, بدأ قاضي التحقيق في القيام ببحث جدي يخضع لمتابعة مكثفة من طرف فريق سند الحق.

ظروف الاحتجاز

يعتبر الاكتظاظ في المؤسسات السجنية من أكبر التحديات التي تؤثر سلبا على نوعية الحياة في السجون. اذ على سبيل المثال، خلال فترة الحجر الصحي الأولى، و كجزء من التدابير الصحية المتخذة في شهري مارس وأفريل 2020، انخفض عدد المساجين من 23 500 إلى 17 500 ، وهو ما يعادل طاقة الاستيعاب¹ الفعلية للأسرة في السجون. ومن الواضح أن هذا كان له أيضا تأثيرا على الإدارة السليمة لقضاء السجن، اذ يشكل الاكتظاظ مصدرا للعنف بين المساجين فيما بينهم وكذلك بين الأعوان والمساجين، كما يؤثر أيضا على تنظيم زيارات العائلات وإجراءاتها. والسبب الرئيسي للاكتظاظ في السجون هو الخلل في نظام العدالة حيث نجد أكثر من نصف المدعنين بالسجون رهن الايقاف التحفظي قفي انتظار صدور حكم نهائي في قضاياهم. اذ أن تطبيق عقوبات بديلة وإصلاح حقيقي للسياسة الجزائية مازال صعب التحقيق ويجعل من المؤسسات السجنية «مأوى» لعدد كبير من المواطنين والمواطنات.

يلتقي برنامج سند التابع للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب « بشكل منتظم ودوري مع التفقدية العامة للهيئة العامة للسجون والإصلاح لمناقشة شكاوى المستفيدين المحتجزين وإيجاد إجابات مشتركة. وعلى مدى العامين الماضيين، رافق سند 37 مستفيدا سجينا وأسرهم² وتعلق أغلبية الشكاوى بطلبات للحصول على العلاج والرعاية الصحية (51 في المائة)، ولا سيما طلبات المتابعة النفسية (31 في المائة). تواجه السجون نقصا حادا في العاملين الصحيين والموارد المالية، مما يؤثر على نوعية الخدمات المسداة ويتعلق هذا أيضا بمسألة الإيواء الوجودي للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية ويجدون أنفسهم في السجن بسبب نقص الأسرة في مستشفيات الأمراض النفسية.

تتطلب إدارة المسائل المتصلة بالصحة البدنية والعقلية في السجون اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب كل من وزارة الصحة ووزارة العدل.

تتعلق نسبة 20 بالمائة من شكاوى المنتفعين بخدمات برنامج سند والذين هم رهن الاحتفاظ بطلب نقلهم من السجن لدوافع مختلفة، إما للاقتراب من الأسرة أو للخروج من بيئة عنيفة، اذ أن سند يناقش مع التفقدية العامة اشعارات تحرش الأعوان (19%)، واعتداءاتهم (27%) تجاه المساجين.

ويتابع برنامج سند أيضا طلبات الزيارات الخاصة التي يقدمها المستفيدون خاصة منهم الموقوفون على ذمة قضايا لها شبهة ارهابية حيث يسمح بالزيارات الخاصة بين الآباء المحتجزين والأطفال دون سن 13 عاما، ولكن تسببت فترة جائحة كوفيد-19 في تعليق هذه الزيارات منذ شهر مارس 2020. وخلال فترة الحجر الصحي، استمرت الزيارات «العادية» مع إمكانية النفاذ المنتظم شريطة ألا يتجاوز عدد الزوار لكل سجين شخصين اثنين.

1. التحالف من أجل الأمن والحرية شهرين من مكافحة كوفيد 19 في تونس. تحليل سيادة القانون، 2020، ص 24
2. خلال الفترة التي يعطيها هذا التقرير، وقد تعاملت برنامج سند مع 80 شكوى مقدمة إلى التفقدية العامة للهيئة العامة للسجون والإصلاح نهم 20 مستفيدا في عام 2020 و27 مستفيدا في عام 2021. وبالنسبة لبعض المستفيدين، المحكوم عليهم بأحكام طويلة، يتدخل تغيير العقلية داخل المؤسسة برنامج سند عدة مرات.

تخرب الهيئة العامة للسجون والإصلاح في مقاربة بناءة لتحسين ظروف الاحتجاز. ويبقى تغيير العقلية داخل المؤسسة أكبر التحديات، إضافة إلى انعدام الوسائل والرادعة السياسية.



2.2. عودة العنف المؤسساتي

لم يخف العنف المؤسساتي من تونس قط. إذ عاد إلى الظهور بعد الثورة من خلال مضايقات الشرطة الممنهجة للأشخاص الخاضعين لإجراءات المراقبة الإدارية والمشتبه في أنهم يمثلون تهديدا للنظام العام.

بالإضافة إلى هذه الظاهرة المستمرة، عرف برنامج سند على مدى العامين الماضيين زيادة في العنف من أجل غايات عقابية ومن أجل الحصول على اعترافات ضد فئتين: المتظاهرون (أو المتظاهرون المشتبه بهم) والنشطاء في مجال حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. ويؤدي شدة العنف ضد هؤلاء الأشخاص وطبيعته الممنهجة إلى استنتاج أن هذه ممارسة واعية ومنسقة وليس انفلاتا منعزلا كما قد يوحي بذلك أحيانا الرد الرسمي لوزارة الداخلية.

مضايقات الشرطة للأشخاص الخاضعين للإجراءات المقيدة للحرية: شكل خطير من أشكال العنف المؤسساتي

يمكن أن يتخذ العنف المؤسساتي أشكالا أخرى غير الاعتداء البدني وأن يكون عنيفا ومؤلما بنفس القدر. انها حالة الهرسلة الامنية للأشخاص الخاضعين لإجراءات المراقبة الإدارية بسبب الخطر المفترض انهم يشكلوه على النظام العام. أذ وثق برنامج سند في العامين الماضيين 29 حالة جديدة لمستفيدين خاضعين لإجراءات مراقبة إدارية. ويخضع جميعهم لتدابير تقييد حريتهم بسبب تصنيفهم. هذه القيود، تعرف أيضا بتدابير المراقبة الإدارية، تأمر بها وزارة الداخلية وتنفذها من دون أي إذن قضائي.

يمكن لهذه التدابير أن تتخذ أشكالاً مختلفة مثل الإقامة الجبرية، وحظر مغادرة البلاد، واستدعاءات متكررة إلى مركز الشرطة، والتفتيش خارج أي إجراءات قضائية، ورفض إصدار وثائق إدارية، والاحتجاز لفترات طويلة أثناء عمليات المراقبة على الطرقات أو الحدود لأغراض استعلاماتية، أو تحقيقات مع الجيران وزيارات أعوان الشرطة إلى المنزل ومكان العمل.

ويتعرض أغلبية المستفيدين من برنامج سند والخاضعين إلى إجراءات مراقبة إدارية لأنواع مختلفة من التدابير، وبعضها يتكرر إلى حد أنه يشكل مضايقة حقيقية من جانب الشرطة، أو حتى سوء معاملة. تعتبر جميع القيود المفروضة على حرية هؤلاء الأشخاص تعسفية لأنها لا تستند إلى أساس قانوني، وليست ضرورية ولا متناسبة وتنتهك الدستور التونسي وقواعد القانون الدولي التي تنظم القيود المفروضة على الحرية. وقد أجرت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب تحليلاً مفصلاً للطبيعة التعسفية لهذه التدابير في تقرير بعنوان: «أن تكون مصنفًا: اعتبارات تدابير المراقبة الإدارية في تونس». نُشر في شهر ديسمبر 2019.

وتؤدي القيود المفروضة على الحرية إلى إلحاق ضرر مادي ونفسي جسيم. حيث يفقد العديد من الأشخاص الخاضعين لإجراءات المراقبة الإدارية والذين يتلقون مساعدة من برنامج سند وظائفهم أو سكنهم بسبب ضغط الشرطة. وقد تعرض البعض منهم إلى رفض أسرهم أو أزواجهم. وجميعهم يعانون من آثار نفسية هامة.

أنيسة امرأة تبلغ من العمر 27 عامًا. قبل بضع سنوات، ذهب أحد إخوتها إلى سوريا أين مات. تواصلت أنيسة مع أعضاء المجموعة التي انضم إليها شقيقها في سوريا في محاولة للحصول على معلومات عن حياته هناك وظروف وفاته. وقد علمت الشرطة التونسية بهذا الاتصال وألقت القبض عليها. أمضت أنيسة أسبوعاً في الايقاف لدى الشرطة في تونس العاصمة، دون محام، حيث تم استجوابها والإساءة إليها لفظياً. وقد أطلق سراحها مع نهاية فترة الايقاف، ولكن القضية لا تزال قيد البحث. ومنذ إطلاق سراحها، تعرضت هي وأسرته لمضايقات أمنية. خضع والداها لعدة عمليات تفتيش إدارية سببت لهم الوصم في حييهم. تزوجت أنيسة بعد وقت قصير من إطلاق سراحها، فتعرض زوجها للمضايقة المستمرة أيضاً، واستدعته الشرطة عدة مرات، وتلقى

أنيسة

زيارات من الاعوان في مكان عمله. كانت الضغوطات كبيرة لدرجة أن انتهى بهم الأمر إلى الطلاق. ذهبت أنيسة للعيش مع أشقائها وشقيقاتها. ولا تزال تتلقى زيارات من الشرطة في منزلها لدرجة أن مالك المنزل هددتها بالطرد. وغالبا ما يتم استدعاؤها إلى مركز الشرطة وكثيرا ما تخضع للتفتيش على الطريق مما يؤدي إلى اقتيادها واستجوابها في مركز الشرطة الراجع لمنطقتها. وفي ربيع عام 2021، تقدمت أنيسة بطلب للحصول على جواز سفر لكنها لم تتلق جوابا بعد. تعيش أنيسة، منذ سبع سنوات، كابوسا لا يوجد أي أفق لانتهاؤه. ترمز قضيتها بشكل خاص إلى استمرار سوء المعاملة التي يتعرض لها الأشخاص المصنفون والآثار الخطيرة التي تترتب على ذلك بالنسبة للشخص المعني وأسرته.

قمع المظاهرات

في الأسابيع التي تلت 14 جانفي 2021، يوم إحياء الذكرى العاشرة للثورة التونسية، تظاهرت مجموعات من الشباب من الأحياء الفقيرة في الشوارع للتنديد بتهميشهم الاقتصادي والسياسي، فضلا عن العنف البوليسي والإفلات من العقاب في تونس. وفي حملة قمع لهذه الاحتجاجات، اعتقلت السلطات نحو 1500 متظاهر أو شخص يشتبه في مشاركتهم في المظاهرات. غالبا ما تكون الايقافات عنيفة استجوبت قوات الأمن الموقوفين دون حضور محامين وأجبرت بعضهم على التوقيع على المحاضر.

وردا على هذا القمع ودعمًا للضحايا، خرج العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الشوارع. فتصاعدت وتيرة الاستجابة الأمنية لهذه الفئات مصحوبة بمزيد من الاعتقالات التعسفية. وتجدر الإشارة إلى أن 30 في المائة من الذين تم إلقاء القبض عليهم كانوا من القصر.

وقد استهدفت موجة القمع هذه المتظاهرين في أغلب مناطق البلاد، كما امتدت أيضا إلى النشطاء والشباب من الأحياء الفقيرة المشتبه في مشاركتهم في المظاهرات. هذا هو الحال بالنسبة لحفيظ الذي يقول إنه لم يشارك في المظاهرات ولكن نشاطه كان يزج السلطات المحلية في السنوات الأخيرة.

في إحدى الليالي في شهر جانفي، اقتحم 12 عوناً من الشرطة منزل حفيظ. وحطموا بابه، وقبضوا عليه، وقيدوه، وشدوه إلى الحائط ولكموه. كما أصيب بقنبلة غاز مسيل للدموع في وجهه. تم جره من قبل الاعوان إلى سيارة شرطة وضربوه على الطريق المؤدي إلى المركز. هناك، تعرض حفيظ للضرب خاصة في وجهه، وأجبره الاعوان على منحهم حق الوصول إلى حساباته على شبكات التواصل الاجتماعي على هاتفه. ثم جرده عونان من ملابسه وصوراه من أجل إهانته. وفي منتصف الليل، أُجبر على التوقيع على محاضر لم يتمكن من قراءتها ولم يكتشف إلا فيما بعد أنه اتهم بالتمرد والتشهير والتحريض على المشاركة في المظاهرات. ولم يتمكن في أي وقت من الأوقات من إبلاغ أسرته بإيقافه أو الاتصال بمحام. ثم نقل حفيظ إلى منطقة الشرطة حيث أمضى ثلاثة أيام في الحجز وأحيل إلى النيابة العمومية. وبفضل المحامين الحاضرين في ذلك اليوم، سجّل وكيل الجمهورية ادعاءات العنف وآثاره التي قدمها المحتجز وأمر بالإفراج عنه.

تجند فريقنا برنامج سند والمناصرة التابعين للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب لجمع المعلومات حول هذه الموجة من القمع الواسع النطاق، ووفقاً لروايات المتظاهرين والنشطاء الذين تم إيقافهم لم تحترم في معظم الحالات الضمانات الإجرائية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، مما أعطى الحرية للشرطة لاستعمال العنف، خارج اطار حماية قضائية. ففي جميع الحالات، أُلقي القبض على الأشخاص دون أمر قضائي. إذ ان الايقاف الذي يتم دون اذن قضائي يجب ان يكون مبرراً من الناحية القانونية بان الشخص في حالة تلبس وقت القاء القبض عليه. ومن بين الموقوفين، هناك كثيرون ممن قبض عليهم في الشارع في انتهاك صارخ لحظر التجول الذي صدر في سياق الأزمة الصحية. وهكذا استخدم حظر التجول كسلاح قانوني لتبرير موجات كاملة من الايقافات التي نفذت في معظم الأحيان في الأحياء الشعبية.

وفي حالات أخرى، أُلقي القبض على متظاهرين أو نشطاء شبان مشتبه فيهم في منازلهم أو في الشارع، دون أمر قضائي وبعيدا عن حالة تلبس

ساعدت محامية من شبكة سند أربعة شبان تم ايقافهم، أحدهم في منزله والثلاثة الآخرون في الشارع، بتاريخ 19 جانفي 2021 في جبل الجلود. حيث احتفل الشباب في اليوم السابق، بالذكرى المئوية لنادي الترجي لكرة القدم أين اندلعت اشتباكات مع الشرطة. وفي اليوم التالي، اوقفت الشرطة العديد منهم، حتى الذين لم يشاركون في حدث اليوم السابق، لكنهم كانوا يرتدون قميصا يحمل شعار النادي فقط. واحتجز 12 شابا ثم حكم عليهم بخطة قدرها 50 ديناراً تونسياً لانتهاكهم حظر التجول في اليوم السابق لإيقافهم.

وبالإضافة إلى اتهامهم بانتهاك حظر التجول، وجهت إلى أغلب أشخاص تهم أخرى مثل إلحاق الضرر بممتلكات الآخرين، غلق الطريق العام، والنهب، والتمرد، أو انتهاك التدابير الصحية التي صدرت في زمن الجائحة.

في 17 جانفي 2021، ألقى القبض على نحو 15 شابا بعد مظاهرة. ووجهت إليهم تهم انتهاك حظر التجول ومحاولة الاعتداء على الممتلكات. ومثل محام قابلته سند قاصرا وشابين من بين المجموعة. وقال إنه ألقى القبض عليهم في الشارع بعد حظر التجول بالرغم من حوزتهم للتراخيص اللازمة. وقد تعرضوا للعنف أثناء احتجازهم لدى الشرطة وانتهى بهم الأمر إلى التوقيع على محاضر دون قراءتها. وحكم على القاصر بالسجن مع وقف التنفيذ، ولكن حكم على الشابين البالغين بالسجن لأكثر من عام ونصف.

تم الاعتداء على اغلبية الشباب الموقوفين اثناء فترة الاحتفاظ وكثيرا ما استجوبوا دون حضور محامين، وأجبر بعضهم على التوقيع على محضر. ولم يتمكن أولئك الذين استفادوا من وجود محام أثناء فترة ايقافهم من التحدث معهم على انفراد كما يقتضي القانون. ووفقا لمهامي من شبكة برنامج سند، فإن الشرطة تذرعت بعدم وجود الوقت الكافي نظرا للعدد الكبير جدا من الموقوفين.

صفاقس

في 17 جانفي 2021، اعتقل الحرس الوطني بصفاقس ستة شبان أمام منزلهم بعد بدء توقيت حظر التجول. ووفقا للمحامين الذين كلفتهم أسرهم بالدفاع عنهم بعد ايقافهم تحفظيا، تعرض العديد منهم للضرب أثناء ايقافهم. وكان لأحدهم ترخيصا للتنقل أثناء فترة حظر التجول، لكن الاعوان الذي اوقفوه قاموا بتمزيقه. واقتيد الشبان إلى مركز للحرس الوطني حيث تعرض اثنان منهم على الأقل للعنف الجسدي. واحد من هؤلاء الشبان تم تكسير أحد أسنانه، ثم اقتيدوا إلى مقر فرقة الأبحاث والتفتيش حيث لم توجه لهم تهمة انتهاك توقيت حظر التجول فقط ولكن أيضا بإلحاق الضرر بالممتلكات و غلق الطريق العام وانتهاك الإجراءات الصحية المنصوص عليها زمن الجائحة. كما قام الاعوان بتدليس المحاضر زاعمين أن الشبان الستة تم ايقافهم وهم بصدد حرق إطارات السيارات في مكان المظاهرة لكن في الواقع، تم القبض عليهم بعيدا. ولم يتم استنطاق الشبان الستة أثناء فترة الايقاف. كما قام أعوان فرقة الأبحاث والتفتيش بتحرير المحاضر مطالبين اياهم بالإمضاء. رفض عبد الله، وهو أول من استدعي للتوقيع، على أساس أنه لم يتم استجوابه وأنه لا يعرف محتويات المحضر. فقام الاعوان بضربه بالعصي والصفعات والركلات، بما في ذلك في وجهه، حتى وقّع. كما تم تهديد الخمسة الآخرين بنفس المصير مما جعلهم جميعا يوقعون. ولم يمثلوا أمام وكيل الجمهورية عند نهاية فترة الايقاف بسبب الاجراءات المتخذة بسبب جائحة كوفيد 19، وتم وضعهم رهن الايقاف التحفظي مباشرة.

وفي معظم الحالات، لم يتم اعلام الموقوفين بحقهم في إجراء فحص طبي ولم يتمتعوا به عندما طلبوا ذلك، وبالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن أغلبية الموقوفين البالغين من اعلام عائلاتهم. وفي بعض الحالات، لم يسمح حتى للقصر بالاتصال بالديهم.

أشرف

تم ايقاف أشرف البالغ من العمر 17 سنة في حيه بمدينة صفاقس يوم 17 جانفي 2021، حوالي منتصف النهار، برفقة صديقه. واتهمهما الاعوان بانتهاك حظر التجول وحرق الإطارات على الطريق العام. وأثناء ايقافه، سحب أشرف على الأرض وأهين. ولم يتلق أي إعلام بحقوقه أثناء فترة ايقافه. وفي مركز الشرطة، تلقى لكمة في رأسه وركل في معدته. وتعرض للإهانة والتهديد بتلفيق تهم كيدية. فقام بالإمضاء على المحضر من دون أن يتمكن من قراءته. وعلى الرغم من أنه قاصر، لم يتم إعلام والديه بإيقافه إلا عندما مثل أمام قاضي الأحداث بعد ثلاثة أيام. ورفض قاضي الأحداث الاستماع إليه امرا بوضعه بالإيقاف التحفظي في مركز الإصلاح بسيدي بوزيد. ولم يكن لديه محام ولم يتم إعلامه بحقه في الحصول على واحد..

وفي حالات كثيرة جدا، يأمر مساعدا وكيل الجمهورية بإيقاف المتهمين احتياطيا دون حتى رؤيتهم. وأفاد محام من شبكة محامي برنامج سند أنه من بين 30 موكلا ساعدهم بعدان تم ايقافهم بمناسبة الاحتجاجات، لم يلتق مساعدا وكيل الجمهورية بأي واحد منهم. واضطر بعض الموقوفون إلى الانتظار أسابيع قبل مقابلة قاض ومحاكمتهم. وهو ما يؤكد الضعف التام للعدالة.

منذ حملة قمع الاحتجاجات الواسعة النطاق التي عرفها شهري جانفي وفيفري 2021، أسفرت احتجاجات أخرى عن تدخلات أمنية وایقافات غير متناسبة، وأسفرت عن انتهاكات متعددة.

في شهر جوان 2021، وعلى إثر الاحتجاجات التي هزت العاصمة نتيجة حادثة اعتداء بوليسي، تدخلت الشرطة بطريقة عنيفة لتفريق المتظاهرين. حيث، اوقف اعوان شرطة طفل يبلغ من العمر 15 عاما في الشارع، وجردوه من ملابسه بالقوة وركلوه قبل نقله في السيارة. وخلفت مقاطع الفيديو الموثقة للمشهد موجة من الغضب أجبرت وزارة الداخلية على الرد بإيقاف مرتكبي الاعتداء عن العمل. ولا يزال التحقيق القضائي جاريا.

استهداف نشطاء مجموعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ++

كما شهد العامين الماضيان تصاعدا في الاعتداءات ضد أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية من طرف أعوان الشرطة والأفراد على حد السواء. في كثير من الحالات، يرفض الضحايا تقديم شكوى خوفا من ملاحقتهم قضائيا بموجب الفصل 230 من المجلة الجنائية، التي تجرم المثلية الجنسية.

كما تعرض أعضاء جمعيات حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية إلى الاعتداءات والمضايقات، وخاصة جمعية «دمج» للعدالة والمساواة التي يزعم نشاطها السلطات. منذ نهاية سنة 2019 قدمت «دمج» 49 شكاية في التعذيب أو العنف لمصالح وزارة العدل. وقد لعبت الجمعية مؤخرا دورا هاما في مراقبة وتقديم المساعدة القانونية في سياق الاحتجاجات التي عاشتها البلاد في شهر جانفي 2021. ونتيجة لذلك، تعرض أعضاؤها مرة أخرى للترهيب والتهديد لدرجة أنهم لم يعودوا قادرين على الاجتماع في مقرهم. بل إن بعضهم تلقى تهديدات بالقتل والاعتداء عبر الهاتف. وقد تمت محاكمة العديد منهم بسبب نشاطهم. وثق فريقنا برنامجي سند و المناصرة التابعين للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب عدة حالات اعتداء أو مضايقة ضد نشطاء المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ++، بما في ذلك بدر بعبو، رئيس جمعية «دمج».

تعرض بدر بعبو في عدة مناسبات، خلال السنوات الأخيرة، للمضايقة والاعتداء. ففي شهر نوفمبر 2020 قامت الشرطة بالضغط على صاحب الشقة التي يؤجرها إلى أن قام بطرده. وفي الشهر الموالي، تلقت عائلة بدر مكالمات هاتفية من مجهولين تندد بأفعاله التي يزعمون انها غير محترمة. وفي شهر فيفري 2021 اكتشف وجود عونا يراقب منزله. وفي الشهر التالي، تعرض لهجوم من قبل أربعة أفراد في وسط مدينة تونس العاصمة، وضربوه وهددوه بالقتل تحت أنظار دورية للشرطة متمركزة على بعد أمتار قليلة حيث ذهب المعتدون فيما بعد ليمزحوا معهم. كما وتعرض بدر لاعتداء جديد في شهر سبتمبر 2021، دائما بحضور دورية للشرطة غير مبالية بما حدث. وأخيرا، في شهر أكتوبر الماضي، تعرض بدر لاعتداء اخر، وهذه المرة من قبل اعوانا الشرطة. اقترب منه عوانان في الشارع وضرباه وأهاناه وهدداه بالقتل. وأوضح له أن الاعتداء كان يهدف إلى معاقبته على تقديمه شكاوى ضد اعوان الشرطة. ثم تركاه على الأرض وسرقا هاتفه وحاسوبه المحمول ومحفظته ووثائق أخرى. وحتى الآن، لم تخضع أي من هذه الاعتداءات لتحقيق جدي وسريع ونزيه.



3.2. من العنف إلى القضايا الانتقامية: استراتيجية تضيق

كثيرا ما يتعرض ضحايا العنف المؤسساتي، بغض النظر عن ملامحهم والظروف التي تعرضوا فيها للتعذيب أو الاعتداء، لضغوط أو أعمال انتقامية لردعهم أو معاقبتهم على تقديم الشكاوى.

تقدم مختار، وهو شاب تعرض للضرب في مركز رياضي في الشمال الغربي التونسي بعد أن أبدى ملاحظة لأعوان شرطة يرتدون ملابس مدنية، تقدم بشكوى ضد المعتدين. وقد تم تصوير مكان الاعتداء وبشهادة عدة أشخاص. ومع ذلك، قرر مختار في نهاية المطاف سحب شكواه وقبول الوساطة بعد ضغوط شديدة عليه وعلى أسرته.

مختار

نجمة، امرأة تبلغ من العمر 25 عاما من الوسط الغربي التونسي. كانت تنوي الزواج من عون شرطة ولكن العلاقة تدهورت وقررت قطعها. ومنذ ذلك الحين، شرع خطيبها السابق في مضايقتها وهرسلتها. وفي أحد أيام شهر ماي 2021، قررت نجمة الذهاب إلى المركز الذي يعمل فيه خطيبها السابق للتنديد بأفعاله لرئيسه. لكن خطيبها السابق رآها قادمة فسارع نحوها معتديا


نجمة

عليها باللحم كما حاول خنقها بحجابها وخلع ملابسها في الشارع مهينا اياها. أصيبت بكدمات ورضوض في رقبتهما تتطلب علاجاً. كما تعرضت المرأة التي كانت ترافقها للكم والركل. فتدخل عون لوقف الاعتداء. ذهبت المرأتان إلى المستشفى ثم إلى مركز شرطة آخر لتقديم شكوى. لكن الاعوان في المركز سخروا منهما وحاولوا إقناعهما بعدم تقديمها. وقاموا أخيراً بإخبار الختيب السابق الذي وصل بعد ذلك بوقت قصير مع أفراد أسرته وأعضاء النقابة الجهوية لقوات الأمن. وهذد المعتدي وزملائه النقابيون المرأتين وأخبروهما بأنهما لن يتمكنوا أبداً من إثبات الاعتداء. بل هددوهن بتقديم شكوى ضدهما بتهمة هضم جانب موظف عمومي. وتمسكت المرأتان ولكن انتهى بهما المطاف بالانسحاب بعد بضعة أسابيع تحت الضغط

يتم تليفيق تهم هضم جانب موظف عمومي لعديد الضحايا على أساس الفصل 125 من المجلة الجنائية وهو فصل يثير جدلاً كبيراً. وعادة ما تكون هذه التهم مصاحبة للعنف وتهدف إلى تبرير الاعتداءات التعسفية اللاحقة و/أو لضغط على الضحية للامتناع عن مقاضاة الأعوان الذين اعتدوا عليها. واستخدام الأعوان الاتهام الباطل أمر شائع جداً، وهو أمر أكثر إشكالية لأنه كثيراً ما يؤدي إلى إجراءات قانونية فعالة بتواطؤ القضاة. وتكون الملاحقات القضائية بتهمة اهضم جانب موظف أسرع بكثير من التحقيقات المتعلقة بالتعذيب أو العنف ضد أعوان قوات الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حين أن هؤلاء الأشخاص لا يتم إيقافهم أبداً - باستثناء حالات نادرة - فإن الأشخاص المتهمين بارتكاب جريمة بسيطة تتعلق اهضم جانب موظف عادة ما يودعون بالسجن قبل تبرئتهم أو الحكم عليهم بعقوبة تتماشى مع فترة الإيقاف التحفظي.

وثقت سند حالة فريد، وهو صحفي تم ايقافه من طرف الشرطة بالشارع في تونس العاصمة يوم 26 جانفي 2021، أثناء تغطيته لاحتجاج، ألقى عليه القبض بعد توقيت حظر التجول رغم امتلاكه لترخيص. ضربه الاعوان الذين قاموا بمراقبته. طلب تقديم شكوى ضدهم. وصلت فرقة شرطة أخرى واقتداه إلى المركز. لاحظ العون الذي استمع إليه في المركز آثار العنف. وصل محاميه لمساعدته. لكن العون المعتدي وصل أيضا إلى مركز الشرطة، مدعيا أنه تعرض للاعتداء من قبل فريد. واحتجز هذا الأخير بتهمة هضم جانب موظف عمومي. وعلى الفور، حصل العون المعتدي على شهادة طبية صادرة من المستشفى، بينما اضطر فريد إلى الانتظار ثلاثة أيام حتى يتم فحصه. تجندت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين لمساعدته. مثل فريد أمام الدائرة الجنائية، التي قضت بتخطئته بمبلغ مائتي دينار. لم يحصل فريد على حكم عادل لما أصابه.


لا تبرير للتعذيب
مهما كانت
الظروف



شكر

لم يكن عمل سند وهو برنامج المساعدة المباشرة لضحايا التعذيب وسوء المعاملة في تونس التابع للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، ممكناً من دون التعاون الجيد مع شركائنا في المجتمع المدني والمؤسسات العمومية. تتقدم المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بالشكر الجزيل لجميع أصدقائها وشركائها الذين يسعون جاهدين لتحسين حياة الأشخاص الذين عانوا من الظلم والعنف، والذين يعملون من أجل تدعيم دولة القانون وضد الإفلات من العقاب.

تود المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب أن تعرب عن شكرها لمانحيها وتحديد إدارة التنمية بالكنفيدرالية السويسرية والاتحاد الأوروبي ومكتب الولايات المتحدة للديمقراطية لحقوق الإنسان وشؤون العمل وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح لضحايا التعذيب.

 Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Direction du développement
et de la coopération DDC



ان مضمون هذا التقرير هو من مسؤولية المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ويلزمها هي فقط ولا يجوز تأويله، بأي حال من الأحوال، على أنه يعكس وجهة نظر المؤسسات التي تدعمها.

تشكر المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب فريقها للمساعدة المباشرة، وبالأخص نجلاء الطالبية، وصابرين قاطري، وسارة عطافي، ولبابة شلبي، وأمل الشريف ونجلاء سليم على مهنتهم في الاطاعة بالضحايا وكذلك فريق العمل القانوني سند الحق، وخاصة هيلين لوجي، وإيناس لملوم، وحفيظ حافي، وأسامة بوعجيلة، ووهيبة رابح على المتابعة الدقيقة للقضايا الاستراتيجية التي تكون دائماً مصحوبة بحملات مناصرة. تم اعداد هذا التقرير من طرف هيلين لوجي ونجلاء الطالبية ونجلاء سليم بناءً على ملاحظات الفريق ومعطيائهم. شكراً لكل من ساعد في إنهاء صياغة هذا التقرير بنصائحهم.

أخيراً، تود المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب أن تعرب عن امتنانها للأستاذ مختار الطريفي لدعمه القيم والمتواصل.

ترخص المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بالنسخ المجاني لمقتطفات من هذا التقرير بشرط ذكر الاعتماد وإرسال نسخة من المنشور الذي يحمل المقتطف إلى مقرها الرئيسي.
تصميم: وكالة LMDK Agency



تقرير سند 2021 - 2020



العنف المؤسساتي
إلى متى؟